الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/961
S/1997/624
8 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٥٨ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى "اتفاق" جديد بين تركيا والكيان غير الشرعي في المناطق التي تحتلها تركيا في جمهورية قبرص، يهدف إلى تنفيذ التهديدات السابقة بدمج الجزء المحتل من قبرص في الأراضي التركية. وقد وقِع ما يسمى بـ "اتفاق الارتباط" في ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٧ في أثناء زيارة لوزير خارجية تركيا السيد اسماعيل جيم إلى المناطق التي تحتلها تركيا في جمهورية قبرص على رأس وفد رفيع المستوى من تركيا.

وينص "اتفاق الارتباط"، في جملة أمور، على إنشاء "مجلس للارتباط" يتألف من ٢٠ عضوا ويستهدف بدء العملية التي ستفضي إلى الاندماج الاقتصادي والمالي التدريجي للمناطق المحتلة من قبرص في تركيا فضلا عن الدمج الجزئي لمسائل الأمن والدفاع والسياسة الخارجية.

وتتخذ الاجراءات الاستفزازية ولم يتبق إلا خمسة أيام على بدء الجولة الثانية من المحادثات بين الطائفتين القبرصيتين بشأن المشكلة القبرصية برعاية الأمم المتحدة المقرر عقدها في مونتريو، سويسرا في الفترة من ١١ إلى ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٧. وهي تأتي في أعقاب "الإعلان المشترك" الذي أصدره السيد بولينت إيشفيت نائب رئيس وزراء تركيا والسيد رؤوف دينكتاش زعيم الطائفة القبرصية التركية في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ إبان زيارة السيد إيشفيت للمناطق المحتلة، وهو ما أشرت إليه في رسالتي إليكم المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ (A/51/948-S/1997/580 و Corr.1).

إن هذه الإجراءات التركية غير المشروعة التي تستوجب الإدانة والتي ترمي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على تقسيم قبرص الموجود كأمر واقع فرضته قوات الاحتلال التركية وإلى ترسيخ هذا التقسيم ودمج المناطق المحتلة في تركيا هي إجراءات تتنافى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة بشأن قبرص. كما تنطوي على تجاهل تام وإهانة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن.

وإظهار هذا الموقف العدائي في فترة حساسة للغاية يشكل سياسة ابتزاز تنتهجها تركيا قبيل انعقاد الجولة الثانية للمحادثات المباشرة بين الطائفتين القبرصيتين التي ترعاها الأمم المتحدة، كما يقوض الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل للمشكلة القبرصية، حيث يضيف أمرا واقعا جديدا إلى الأمر الواقع الموجود أصلا المرفوض من العالم كله. ويدل هذا، مرة أخرى، على استمرار إخلال تركيا بالتزاماتها الدولية الرسمية إزاء جمهورية قبرص.

وتأتي هذه الإجراءات، كما يزعم، ردا على إدراج قبرص في تقرير الجماعة الأوروبية المعنون "جدول أعمال سنة ٢٠٠٠"، الذي اعتبرت قبرص فيه من البلدان المؤهلة لعضوية الاتحاد الأوروبي ولبدء مفاوضات الانضمام إليه.

بيد أن إدراج قبرص في هذا التقرير لا يشكل قرارا جديدا. فالواقع أن اللجنة قد أصدرت منذ عهد غير قريب، أي في تموز/يوليه ١٩٩٣، رأيا محابيا بشأن طلب العضوية المقدم من قبرص. وقرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ بدء مفاوضات الانضمام مع قبرص بعد المؤتمر الحكومي الدولي بستة أشهر. وقد أعاد المجلس الأوروبي فيما بعد تأكيد القرار في عدة مناسبات كانت آخرها في حزيران/يونيه ١٩٩٦ في فلورنسا، إيطاليا.

وعلى هذا فإن رد الفعل التركي بتوقيته وأسلوبه لا يخرج عن كونه ذريعة ويكشف عن النوايا الحقيقية لتركيا إزاء قبرص. كما يدل على الانعدام التام للإرادة السياسية لدى تركيا لإيجاد حل للمشكلة القبرصية.

وكان المجتمع الدولي ينتظر من تركيا، بدلا من إجراءاتها هذه، أن ترحب باحتمال انضمام قبرص على عضوية الاتحاد الأوروبي وأن تسهم، بالتالي، على نحو بناء في إيجاد حل للمشكلة القبرصية مهيئة بذلك الفرصة لشعب قبرص بأكمله، للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على حد سواء، لبناء وطن مشترك يضم بلد موحد في ظروف يسودها السلام والأمن والاستقرار والتقدم، في إطار المشاركة مع أوروبا الديمقراطية التي تضم أكثر من ٤٠٠ مليون شخص. ويطمح إلى هذا أيضا عدد متزايد من الدول الأوروبية الأخرى التي تتوق إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومن بينها تركيا. على أنه وكما ذكر بجلاء في الفقرة ١٠ من قرار البرلمان الأوروبي المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، فإن "انضمام قبرص هو عملية قائمة بذاتها ... وينبغي ألا تكون قبرص رهينة للعلاقات بين الاتحاد وتركيا، وفق ما أكدته اللجنة والمجلس في عدة بيانات".

وأود أن أؤكد مرة أخرى، بأقوى عبارة ممكنة، احتجاج حكومتي على هذه الاجراءات التركية الجديدة غير المشروعة التي يمكن أن تؤثر على المناخ الطيب الذي ساد في الجولة الأولى من المحادثات

التي ترعاها الأمم المتحدة والتي عقدت في نيويورك، وهي إجراءات من شأنها أن تعوق عملية التفاوض، في وقت يشهد المزيد من اهتمام المجتمع الدولي بالمسألة ومن مشاركته في حلها.

وتعرب حكومة جمهورية قبرص، من جانبها، عن رغبتها الصادقة وأملها الكبير في أن تحرز محادثات مونتريو المقبلة تقدما ولذا سيحضر الجانب القبرصي اليوناني هذه المحادثات ولديه النية الصادقة والإرادة السياسية اللازمة والتصميم المطلوب ولن يدخر وسعا في محاولة التوصل إلى حل للمشكلة القبرصية يقبل التنفيذ ويستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأكون ممتنا اذا ما اتخذتم اللازم لتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكوس أغاثوكليوس
السفير، الممثل الدائم

- - - - -